

ديون مصر بلغت 1200 مليار جنيه في عهد المخلوع مبارك مستحق على كل مواطن منها 15 ألفا



السبت 9 يوليو 2011 12:07 م

09/07/2011

أكد الدكتور صلاح جودة، مدير مركز الدراسات الاقتصادية، أن الخزانة المصرية تعرضت لتجريف كبير خلال فترة النظام السابق موضحاً أن ثورة 25 يناير كشفت عن أخطاء جسيمة للنظام السابق الذى دخل معظم رموزه إلى السجون نتيجة للفساد المالى والإدارى

وكشف جودة فى الدراسة التى أجراها بعنوان "المديونية المصرية فى ثلث قرن" أن مصر امتلكت موارد مالية كثيرة كان من الممكن فى حالة الإستغلال الأمثل لهذه الموارد أن تصبح مصر حالياً أحد النور الإفريقية، أو أن تضارع بعض النور الآسيوية مثل كوريا الجنوبية وماليزيا مؤكداً أن الفساد السياسى والإفساد السياسى للرئيس السابق ورموز حكمه هو ما أوصل مصر إلى الحالة التى هى عليها الآن

وأضاف أن حجم المديونيات على الخزانة المصرية تعادل 1.2 تريليون جنيه أى أن المواطن المصرى الحالى مديون بما قيمته 15 ألف جنيه حتى الطفل المولود من بطن أمه مديون بهذا المبلغ

وأوضح أنه عندما تولى الرئيس السابق محمد حسنى مبارك زمام الحكم فى يوم 14 أكتوبر عام 1981 إثر اغتيال الرئيس الراحل محمد أنور السادات كان حجم المديونيات على مصر، والتى تشمل مديونيات محلية وخارجية يعادل 17.2 مليار جنيه

وأكد أن النظام السابق ترك مديونية كبيرة على مصر تعادل 700% من قيمة المديونية المستحقة على مصر عام 1981 موضحاً أن حجم الدين الداخلى والخارجى على مصر الآن يساوى 1.2 تريليون جنيه مصرى مقارنة بـ 17.2 مليار جنيه عام 1981.

وقال أن حجم الدين على مصر عام 1981 كان يشمل الديون العسكرية للاتحاد السوفيتى، موضحاً أن مصر خلال الـ (30) عاما الماضيه أى خلال الثلاثه عقود السابقه لم تدخل أى حرب ولم يكن هناك أى التزامات رتبها القوات المسلحة المصرية على الخزانة العامة

وأشار إلى أن حجم الديون على مصر فى نهاية عام 1999 بعد وزاره الدكتور كمال الجنزورى فى 5 أكتوبر 1999 وبداية عهد الدكتور عاطف عبيد فى 8 أكتوبر 1999 تبلغ 147.5 مليار جنيه مصرى ديون محلية بمبلغ 110 مليارات جنيه، وديون خارجية بما يساوى 11 مليار دولار بما يوازى 37.5 مليار جنيه مصرى وبعد انتهاء وزارة عاطف عبيد فى يوم 14 يوليو عام 2004 كان حجم المديونية على مصر 450 مليار جنيه منها 351 مليار جنيه ديون داخلية و18 مليار دولار ديون خارجية

وقال إن حجم المديونية وصل إلى 1.2 تريليون جنيه أى 1200 مليار جنيه بعد تولى حكومة الدكتور أحمد نظيف الأولى فى يوم 14 يوليو 2004 ثم الوزارة الثانية فى يوم 28 ديسمبر عام 2005 وحتى إقالته فى يوم 30 يناير 2011 أى ان وزارة الدكتور أحمد نظيف خلال 6 سنوات فقط قامت بترتيب مديونية على مصر تبلغ 750 مليار جنيه ولم تسدد أى مبالغ من المديونية السابقة أى أنها كل سنة كانت ترتب على مصر مديونية تبلغ 125 مليار جنيه أى أنها كانت ترتب مديونيه على مصر كل شهر 10 مليارات جنيه أى أنها قامت بترتيب مديونية يومية على مصر تبلغ 335 مليون جنيه

وأكد أن موارد مصر المالية خلال الثلاثه عقود الماضيه كان يتم استنزافها فى أمور لا تخص الموازنة العامة للدولة، الأمر الذى ترتب عليه إهدار الموارد المالية التى حصلت عليها مصر من دول العالم، والتى تشمل المعونات والمنح ومساعدات وقروض ميسرة بأسعار فائده لا يتجاوز 1% من قيمة القرض، بالإضافة إلى فترات سماح طويلة كانت تبلغ فى بعض القروض 10 سنوات

بوابة الأهرام